التعديلات الحكومية في كوت ديفوار

دلالات تعيين شقيق الرئيس نائباً لرئيس الوزراء

(أوراق سياسات)

إعداد

فريق أفريكا تريندز

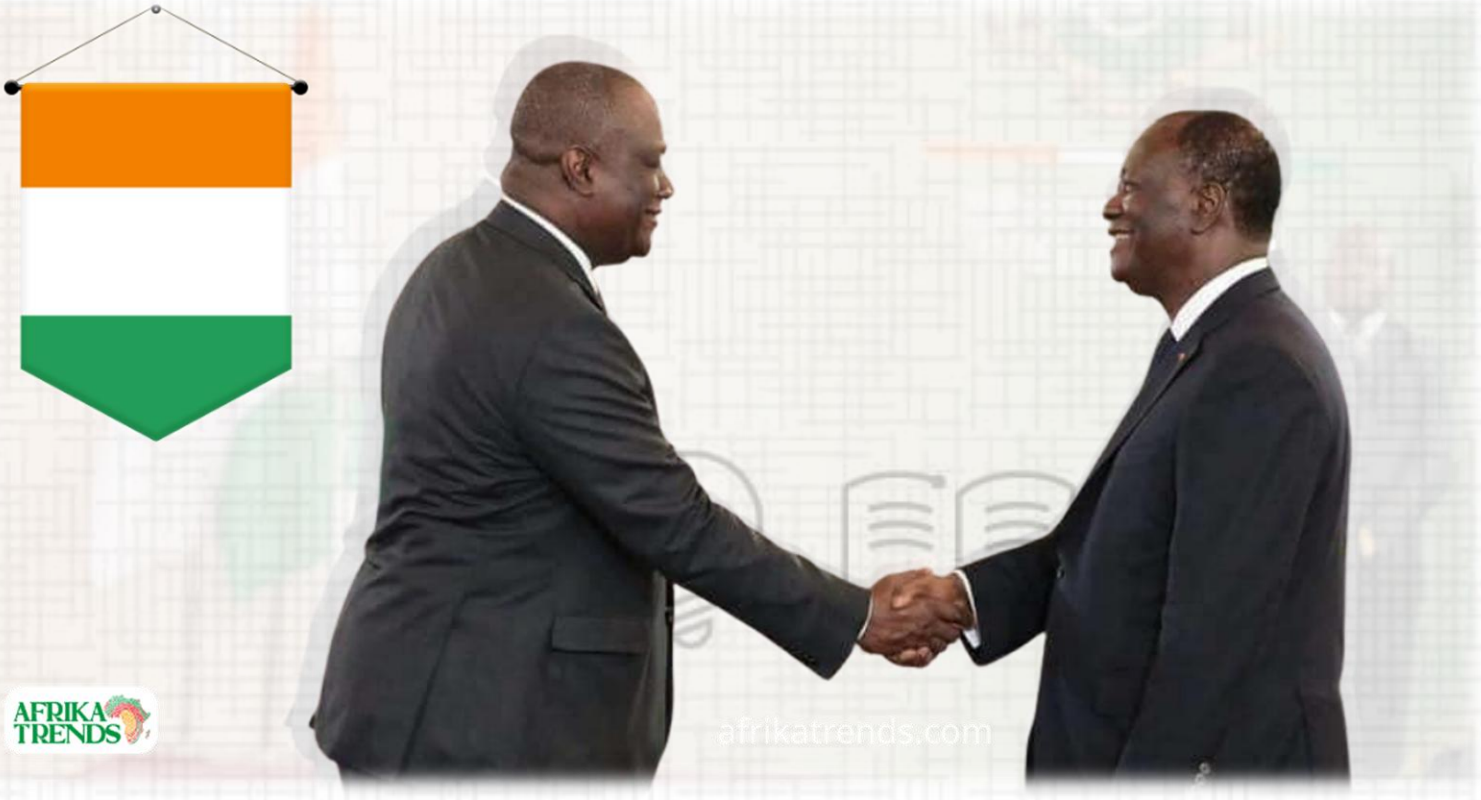

@afrikatrends365 www.afrikatrends.com info@afrikatrends.com

تصدر هذه النشرة عن منصة أفريكا تريندز.

© جميع الحقوق محفوظة | أفريكا تريندز

تاريخ النشر: 1 فبراير 2026

الملخص التنفيذي

إنّ التعديل الحكومي الأخير في كوت ديفوار أكثر من مجرد إعادة تشكيل وزاري؛ إذْ يعكس إعادة ضبط محتملة لهندسة القرار داخل السلطة التنفيذية في مرحلة ما بعد الاستحقاقات الانتخابية. ويكتسب القرار أهميته من استحداث منصب نائب رئيس الوزراء، وإسناده إلى وزير الدفاع تيني بيراهيما واتارا، شقيق الرئيس، مع احتفاظه بحقيبة سيادية، ما يضيف طبقة تنسيق فوق-وزارية داخل الحكومة.

وتكمن الدلالة المركزية للتعيين في تقاطع ثلاثة عناصر مهمة، وهي: القرابة السياسية، والملفات السيادية، والموقع التنفيذي المستحدث. هذا التقاطع يجعل القرار ذا أثر محتمل على توازنات الحكم وآليات التنسيق، دون أنْ يرقى تلقائيّا إلى إعادة هيكلة شاملة للنظام السياسي. فالمعنى العملي للمنصب سيُحسم وفق الممارسات العملية لاحقا وليس التسمية.

ويشير التحليل إلى ثلاث قراءات رئيسة محتملة، وهي:

- أولاً، تعزيز الاستمرارية التنفيذية وتحسين التنسيق بين الوزارات ذات الحساسية العالية؛
- ثانيًا، إعادة ترتيبات داخلية لمراكز النفوذ في سياق ما بعد الانتخابات؛
- ثالثًا، توسيع دائرة الثقة الرئاسية في إدارة ملفات الأمن والاستقرار.

وبالنسبة لصنّاع القرار والشركاء الدوليين، لا يكمن السؤال في شرعية التعيين بحد ذاته؛ بل في كيفية انعكاسه على الحوكمة والأداء المؤسسي. وسيكون تقييم أثر القرار مرتبطاً بثلاثة مؤشرات رئيسة خلال الأشهر المقبلة (المدى القريب)، مثل: مدى تبلور صلاحيات تنفيذية فعلية للمنصب الجديد، وطبيعة تعامل المؤسسات السياسية مع عنصر القرابة، وأيّ تحوّل في أولويات السياسات العامة، لا سيما في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الحساسة.

الخلاصة، يُعدّ هذا التعديل اختبارًا عمليًا لنموذج الاستقرار الإيفواري، فإمّا أنْ يترجم إلى تحسين في التنسيق والفعالية، أو يبقى خطوة رمزية تُدار ضمن حدود النظام القائم دون تغيير جوهري في طريقة صنع القرار.

المقدّمة

لم تكن التعديلات الحكومية في كوت ديفوار الأخير مجرد ترتيب إداري داخل السلطة التنفيذية؛ بل كان لحظة سياسية ذات دلالة مركّبة أعادت فتح النقاش حول كيفية صوغ القرار وتوزيع النفوذ في بلدٍ يُقدَّم غالباً كنموذجٍ للاستقرار النسبي في غرب إفريقيا.

فاستحداث منصب نائب رئيس الوزراء، وإسناده إلى وزير الدفاع، شقيق الرئيس، مع إبقائه على حقيبته السيادية، حوّل التعديل من تبديلٍ في المواقع إلى إشارةٍ عن هندسةٍ جديدة لمركز الثقل داخل الحكومة.

وتتضاعف حساسية هذه الخطوة لأنها تجمع في آنٍ واحد بين **منطق الثقة** الذي تتطلبه الملفات السيادية، وبين **رمزية القرابة السياسية** التي تستدعي أسئلة الشرعية والمأسسة. ولذلك، لا يستقيم التعامل معها كترقية بروتوكولية فحسب، كما لا يخدم فهمها الانزلاق إلى قراءة أحادية تتأرجح بين التبرير المطلق أو الاتهام السريع.

فالأجدى هو اختبارها داخل سياقها، ومحاولة الإجابة على تساؤلات مثل: ما الذي تغيّر فعليّاً؟ ولماذا الآن؟ وما الذي يمكن أنْ يترتب على ذلك في توازنات الحكم والدولة؟

وبناء عليه، يسعى هذا المقال إلى تقديم قراءة تحليلية تُضيء ما وراء الخبر المعلن، وتسلط الضوء على تفاصيل التعديل وموضعه في مسار السلطة الإيفوارية، وتقديم بروفايل سياسي للرجل الذي أُسند إليه المنصب الجديد، ثم تفسير معنى استحداث هذا الموقع في بنية الحكم، قبل الانتقال إلى دلالاته السياسية المحتملة.

وسيختتم المقال بمؤشرات متابعة محددة تساعد على التمييز بين قرارٍ سيظل رمزيّاً، وبين ترتيبٍ مؤسسي قد يعيد تشكيل طريقة إدارة السلطة خلال المرحلة المقبلة.

أولا: ماذا حدث ولماذا مهم؟

صدر قرار التعديل الحكومي في كوت ديفوار في سياق "استمرارية محسوبة أكثر منه قطيعة سياسية. ففي الخميس 22 يناير 2026 أعاد الرئيس الإيفواري الحسن واتارا (Alassane Ouattara)تكليف روبير بوغري مامبي (Robert Beugré Mambé) بمنصب رئيس الوزراء، ثم في الجمعة 23 يناير 2026 أعلن قصر الرئاسة التشكيلة الحكومية الجديدة التي حافظت على معظم الوجوه الأساسية، مع خطوة واحدة لافتةللأنظار، وهي: استحداث منصب نائب رئيس الوزراء وتعيين تيني بيراهِيما واتارا (Téné Birahima Ouattara)، وزير الدفاع وشقيق الرئيس، فيه مع احتفاظه بحقيبة الدفاع.

وتضمّن التعديل أيضا إعادة تموضع سياسي داخل هرم المؤسسات؛ إذْ أصبح باتريك آشي (Patrick Achi)، رئيس الوزراء السابق، رئيسًا للجمعية الوطنية (البرلمان)، بينما احتفظ نائب الرئيس تييموكو ميليت كوني (Tiemoko Meyliet Koné) بمنصبه، وهو ما يعكس رغبة في تثبيت خطوط القرار العليا بدل إعادة فتحها على منافسة داخلية .

أما التفصيلة الاقتصادية-الاجتماعية التي لا تبدو للوهلة الأولى مرتبطة بمنصب نائب رئيس الوزراء؛ لكنها مهمة لقراءة منطق الاستقرار في البلاد، فهي خروج وزير الزراعة المخضرم كوبينان كواسي أدجومانى (Kobenan Kouassi Adjoumani) الذي ظل في الحكومة منذ 2011، في بلد يُعدّ أكبر منتج للكاكاو عالميًا، أيْ إنّ السياسة هنا تتحرك فوق أرضية اجتماعية حساسة مرتبطة بالريف والدخل والأسعار .

ولذلك، فالسؤال لماذا يهم؟ لا يقتصر على اسم المعيَّن أو شخصه؛ بل على مغزى إنشاء طبقة تنسيق فوق-وزارية داخل السلطة التنفيذية، خصوصاً حين تُقرن بحقيبة سيادية مثل الدفاع.

فهذه ليست ترقية بروتوكولية فحسب؛ ولكن إعادة توزيع لمراكز الثقل، وإشارة إلى أنّ الحكومة تُدار وفق هرم مزدوج يتمثل في رئاسة وزراء ثابتة، وفوقها أو إلى جانبها نقطة ارتكاز تنفيذية جديدة.

ولكي تكون زاوية التقرير واضحة، فنحن لا نقرأ الحدث بوصفه قصة قرابة بين رئيس دولة ونائيب رئيس وزراء فقط، وليس بوصفه إصلاحاً مؤسسيّاً خالصاً؛ بل بصفته قراراً يخلط بين المؤسسة والرمز، ويستحق التحليل؛ لأنّ هذا الخلط هو ما يصنع أثره داخليّا وكيف يُستقبل خارجيّاً.

ومن هنا، يمكننا أن نخلص إلى التالي:

- التعديل أقرّ الاستمرارية مع تغيير مفصلي واحد، وهو منصب نائب رئيس الوزراء وتعيين وزير الدفاع فيه.
- إعادة توزيع للمواقع العليا، مثل: آشي للبرلمان، واستمرار نائب الرئيس .
- دلالة اجتماعية-اقتصادية، وهي: خروج وزير الزراعة في اقتصاد كاكاو حساس .

ثانيا: من هو الرجل الجديد في المنصب الجديد؟

تيني بيراهِيما واتارا شخصية مخضرمة ولها وزنها في قلب السلطة الإيفوارية أكثر من كونه وجهاً سياسيّاً عابراً. والأهم في ملفه الرسمي (بروفايله) ليس كونه شقيق الرئيس

الحالي فحسب؛ بل أنه تدرّج عبر مواقع تُدار فيها الثقة والسرّية والتنسيق العاليين، بدءاً من الشؤون الرئاسية إلى الدفاع، الأمر الذي يجعل تعيينه نائباً لرئيس الوزراء امتداداً لمنطق الرجل الممسك بالمفاتيح داخل الدولة.

على مستوى التعليم والخبرة المهنية المتداولة، فيُشار إلى أنه تخرّج في الاقتصاد من جامعة أبيدجان (University of Abidjan) في عام 1982، ثم عمل في القطاع المصرفي، ومن ذلك سوسيتيه جنرال كوت ديفوار (Société Générale Côte d'Ivoire)، قبل انتقاله الكامل إلى المسار السياسي.

هذا التفصيل ليس للتلميع؛ بل لأنه يفسر نمطاً عملياً في شخصية الرجل؛ حيث لديه حضور إداري-تنفيذي، يميل إلى إدارة الملفات أكثر من صناعة الخطابة العامة.

أمّا من الناحية السياسية، يُقدَّم باعتباره من الوجوه المؤثرة داخل الحزب الحاكم/المرتكز السياسي للرئيس، وقد شغل وظائف حزبية وتنظيمية جعلته قريبًا من ماكينة القرار، ثم تعزز موقعه مع توليه وزارة الدفاع منذ 8 مارس 2021 (مع مرحلة تكليف أو تسيير أولية قبل التثبيت)، وهو تاريخ مهم لأنّ الدفاع ليس مجرد حقيبة وزارية بقدر ما يُعدّ بوابة إلى منظومة الأمن، والجيش، وتوازنات ما بعد أزمات سابقة عرفتها البلاد .

وهنا تأتي الملاحظة المهمة، وهي: عندما يكون التعيين مرتبطا بقرابة مباشرة، فوصف الكفاءة وحده غير كافٍ؛ لأن السياسة لا تُدار بالكفاءة وحدها. فالأصح أنْ نقول: التعيين يجمع بين **الكفاءة المفترضة ومنطق الثقة** الذي تفرضه الملفات السيادية، وبينهما تتشكل حساسيته الخاصة، وهي: الثقة. فالثقة قد تسرّع القرار؛ لكنها تطرح أيضاً أسئلة المساءلة والتمثيل داخل المجال العام.

وعليه، يمكن تلخيص السمات الأساسية لمساره السياسي والمهني في ثلاث نقاط رئيسة، وهي:

- خلفية اقتصادية-مصرفية قبل السياسة .
- انتقال مبكر إلى مواقع الثقة ثم الدفاع .
- تعيينه الجديد يضيف بعدًا فوق-وزاري إلى نفوذ سيادي قائم .

ثالثا: ما معنى منصب نائب رئيس الوزراء هنا؟

المبدأ في قراءة هذا المنصب أنه ليس لقباً بقدر ما هو أداة تنظيم للقرار. فوجود رئيس وزراء باقٍ في منصبه يعني أنّ نائب رئيس الوزراء لا يحل محله؛ بل يُعاد رسم هندسة السلطة التنفيذية بحيث يصبح هناك مستوى تنسيق أعلى داخل الحكومة، خصوصاً حين يجمع نائب رئيس الوزراء بين المنصب الجديد وحقيبة الدفاع.

كان هذا النموذج يُستخدم في دول مختلفة لتحقيق ثلاثة أغراض عملية، وهي: تسريع تدفق القرارات بين الوزارات، وتوحيد الرسائل في الملفات الحساسة، وتقليل الاحتكاكات البيروقراطية التي تنشأ حين تتقاطع السياسات (الأمن مع الاقتصاد، والحدود مع الهجرة، والاستقرار مع التنمية).

وبغض النظر عن النصوص الدستورية والتنظيمية التي لم تُحدِّد بعد صلاحيات تفصيلية للمنصب، فإنّ المعنى السياسي

للمنصب يتحدد بمدى تحوله إلى نقطة عبور إجبارية لبعض الملفات، أو بقائه عنوانًا تشريفيّاً.

فالتعديل الإيفواري الجديد، يعطي إشارة مبكرة إلى الاتجاه الأول؛ لأنّ تعيين وزير الدفاع في هذا الموقع يربط التنسيق بمنطق الاستقرار كأولوية. وهذا ينسجم مع خطاب الاستمرارية الذي أبرزه إعلان التعديل ذاته، وأنّ معظم الحقائب الأساسية بقيت، والرسالة العامة هي: إعادة ترتيب داخل النظام وليس إعادة تشكيل للنظام.

وقد يترجم ذلك عمليّاً في إعادة توزيع دقيقة للأدوار داخل السلطة التنفيذية على النحو الآتي:

- رئيس الوزراء يدير الحكومة يوميًا،
- نائب رئيس الوزراء قد يتحول إلى "مركز تجميع" للملفات المتقاطعة،
- وحقيبة الدفاع تمنح هذا المركز وزنًا سياديًا إضافيًا .

وبهذا، يتبلور نموذج مزدوج لإدارة السلطة التنفيذية، تتوزع فيه الإدارة اليومية والتنسيق السيادي ضمن هرم واحد.

رابعا: الدلالات السياسية المحتملة

وبدل الاكتفاء باستنتاج واحد، يقتضي التحليل تقديم ثلاث فرضيات تفسيرية، تُقارب الحدث من زوايا مختلفة وتحدّ من الميل إلى التبسيط أو التهويل، وهي:

1. **الفرضية الأولى، تعزيز التنسيق والاستمرارية:** إنّ محتوى التعديل، بحسب رويترز وأفريكانيوز، يشير إلى استمرارية أكثر من تغيير شامل، بحيث معظم الوزراء الأساسيين مستمرون، ورئيس الوزراء ثُبّت قبل إعلان التشكيلة، ونائب الرئيس باقٍ. في هذا السياق، يصبح منصب نائب رئيس الوزراء أداة تنظيم داخلية أكثر منه إعلان وجهة سياسية جديدة .
2. **الفرضية الثانية، ترتيب ما بعد الاستحقاقات الانتخابية:** لقد جاء القرار بعد إعادة انتخاب واتارا في أكتوبر 2025 وفوز حزبه بأغلبية في انتخابات ديسمبر 2025، هذه لحظة تُستخدم عادة لإعادة توزيع النفوذ داخل المعسكر الحاكم؛ لتجيب على تساؤلات جوهرية، مثل: من يقترب من مركز القرار؟ من ينتقل إلى البرلمان؟ ومن ينبغي أن تُعاد هندسة صلاحياته؟ فانتقال باتريك آشي لرئاسة البرلمان جزء من هذه الصورة، وهي إعادة نشر للنخب عبر المؤسسات بما يحفظ الانسجام، ويقلّل احتمالات الانقسام داخل أروقة السلطة.
3. **الفرضية الثالثة، رفع أسهم دائرة الثقة في ملفات الأمن:** إنّ جمع منصب نائب رئيس الوزراء مع وزارة الدفاع يرسل رسالة واضحة، وهي: الاستقرار في عقر التصميم الحكومي. ففي دول تنشد جذب الاستثمار وتأكيد الاستمرارية، تصبح الرمزية الأمنية جزءاً من الرسالة الاقتصادية أيضا. وهي تسعى إلى طمأنة الداخل، وتثبيت انطباع التحكم. وهذا لا يعني عسكرة الحكم؛ لكنه يعني أنّ الأمن لا يُترك في الهامش عندما تُصاغ بنية القرارات المصيرية.

هذه الفرضيات لا تُبرّئ القرار ولا تُدينُه؛ بل تُفسّر منطق **لماذا يحدث** قبل السؤال عن **هل هو جيد أم سيئ**. فالحكم الأخلاقي يتطلب مقارنة بالنتائج لاحقاً، وليس بالقراءة المسبقة وحدها.

خامسا: ما مؤشرات المتابعة خلال الأشهر الستة المقبلة؟

بعد تسليط الضوء على دلالات التعيين ومنطقه السياسي، يبقى السؤال الأعم قائما، وهو: كيف نميّز بين تغيير فعلي في بنية القرار، وخطوة رمزية لا تتجاوز إعادة الترتيب الشكلي؟ هنا تتبدّى أهمية هذا المحور، إذ ينقل النقاش من مستوى التأويل إلى مستوى الاختبار العملي، ويحوّل التحليل إلى قائمة مراقبة واقعية تقاس فيها السلطة بالفعل (العمل) وليس بالمسميات.

ويمكن رصد ذلك عبر ثلاثة مؤشرات أساسية خلال الأشهر الستة المقبلة:

1. **حدود الصلاحيات العملية وتجلّياتها**: هذا المؤشر يتمثل فيما إذا كانت صلاحيات نائب رئيس الوزراء ستتبلور عملياً في قيادة تنسيق فوق-وزاري لملفات محددة، لا سيما تلك المتقاطعة بين الأمن، والداخلية، والميزانية، والإدارة الترابية، أم سيبقى الدور محصوراً في التمثيل والبروتوكول. ففي الأنظمة التنفيذية، لا تُقاس فاعلية السلطة بما يُعلن؛ بل بما يُمارَس في أرض الواقع، وتجيب عن تساؤلات مثل: من يوقّع؟ ومن ينسّق؟ ومن تُحال إليه الملفات الحسّاسة؟
2. **مستوى مأسسة النقاش حول القرابة السياسية**: لا تكمن الأهمية هنا في حجم الجدل الإعلامي؛ بل في نوعيته ومساره. فهل يتحوّل عنصر القرابة إلى موضوع مساءلة مؤسسية، عبر نقاش برلماني، أو مواقف حزبية، أو تدخل منظمات مجتمع مدني، أم سيظل حبيس سجال عابر؟ في هذا الفارق تحديداً، تتحدد حساسية التعيين، فإمّا أنْ يُستوعَب داخل شرعية الأداء، أو يتراكم بوصفه عنصر تشكيك في حياد الدولة.
3. **انعكاس التعديل على الأولويات الحكومية**: المؤشر الثالث يتصل بمدى تأثير التعديل على ترتيب الأولويات. فخروج وزير الزراعة المخضرم، مثلاً، لا يمكن التعامل معه كتفصيل إداري في بلد يُعدّ من أكبر منتجي الكاكاو عالمياً؛ لأنّ السياسة الزراعية هنا تمثل ركيزة اجتماعية واقتصادية في آن واحد. فأيّ تحوّل في إدارة هذا الملف أو في الخطاب الاقتصادي-الاجتماعي قد يشير إلى أنّ الاستمرارية ليست مطلقة، وأنّ إعادة تموضع السلطة قد ترافقها إعادة تموضع انتقائية في بعض السياسات.

وخلاصة الأمر، أنّ الاختبار الحقيقي لهذا التعديل الحكومي لن يُحسم في لحظة الإعلان عنه؛ ولكن في صمته اللاحق، وفيما إذا كان المنصب الجديد سيُنتج أثراً ملموساً يُقرأ في القرارات والمسارات، أم سيظل عنوانًا سياسيًا مثيرًا للجدل أكثر مما هو فاعل في الحكم. وعليه، يمكننا تلخيص ما يمكن مراقبته في المدى القريب في النقاط التالية:

1. قرائن صلاحيات تنفيذية فعلية لنائب رئيس الوزراء.
2. مستوى مأسسة النقاش حول القرابة السياسية.
3. اتجاه الأولويات، مثل: أمن/اقتصاد/زراعة، وهل حدث انتقال ملموس في الوزن النسبي؟

الخاتمة

في المحصلة، لا يكمن ثقل التعديل الحكومي في كوت ديفوار في اسم الشخص المعيَّن أو في استحداث منصب جديد بحد ذاته بقدر ما يكمن في المنطق الذي يحكم إعادة توزيع السلطة داخل الدولة. فحين تُنشأ طبقة تنسيق فوق-وزارية، وتُقرن بملف سيادي، وتُسند إلى دائرة الثقة الأقرب إلى رأس السلطة، فإنّ الرسالة الأساسية تكون موجّهة إلى كيفية إدارة الاستمرارية قبل أنْ تكون إعلاناً عن تغيير حكومي.

تضع هذه الخطوة كوت ديفوار أمام اختبار مزدوج، وهو: اختبار الفعالية المؤسسية، هل يترجم المنصب الجديد إلى تحسين في صنع القرار وتماسك السياسات؟، واختبار الشرعية السياسية، هل تُدار معادلة الثقة والقرابة داخل أطر واضحة قابلة للمساءلة؟ فالإجابة عن السؤالين لا تُستخلص من لحظة التعيين؛ ولكنْ من المسار الذي سيسلكه هذا الترتيب خلال الأشهر المقبلة.

وبين منْ يقرأ التعيين باعتباره تعزيزاً للاستقرار، ومن يراه تكثيفاً للسلطة داخل دائرة ضيقة، يبقى العامل الأهم واحداً، وهو: الأداء. فالدول لا تُقاس بنوايا قراراتها؛ ولكنْ بقدرتها على تحويلها إلى نتائج ملموسة تُطمئن الداخل وتُقنع الخارج.

فعند هذا الحدّ، يتحول منصب نائب رئيس الوزراء من عنوان سياسي مثير للجدل إلى أداة اختبار حقيقية لنضج الدولة الإيفوارية في مرحلة ما بعد الاستحقاقات الانتخابية، اختبار لا يُحسم بالخطابات؛ ولكنْ بالأفعال.

أفريكا ترينـدز (Africa Trends) منصة تحليلية مستقلة تُعنى برصد وتحليل التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية والفكرية في القارة الإفريقية، من منظور إفريقي متوازن يربط بين السياق المحلي والتفاعلات الإقليمية والدولية. وتقوم المنصة على نموذج **العمل التطوعي المتكامل والتمويل الذاتي**؛ حيث يُسهم الكتّاب والباحثون وفريق التحرير في إنتاج المحتوى وإدارته بروح المسؤولية المعرفية والالتزام المهني، بما يعزز الاستقلالية التحريرية، ويُرسّخ المعرفة بوصفها خدمة عامة وليس نشاطاً ربحيّاً. وتقدّم المنصة أوراق سياسات، وتقديرات موقف، وتحليلات استراتيجية، ومقالات رأي متّزنة، تهدف إلى دعم الفهم الرصين لديناميات دول القارة الراهنة، واستشراف مساراتها المستقبلية.

@afrikatrends365 www.afrikatrends.com info@afrikatrends.com

تصدر هذه النشرة عن منصة أفريكا ترينـدز. جميع الحقوق محفوظة